Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies
المجلة الشاملة للدراسات الإنسانية التربوية
Volume 1, Issue 2, 2025, Pages: 41-56
Journal homepage :http://cjhes.com.ly/index.php/cjhes/en/index

The Relationship between Social Policies and Planning in the Context of Sustainable Development

Omar Mohammed Omar Alfoghi *
Department of Sociology, Faculty of Education, Bani Waleed University, Bani Waleed, Libya

العلاقة بين السياسات الاجتماعية والتخطيط في سياق التنمية المستدامة

عمر محمد عمر الفقهي *
قسم علم الاجتماع، كلية التربية، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا

*Corresponding author: alfoghiomar0@Gmail.com

Received: August 30, 2025	Accepted: October 27, 2025	Published: November 12, 2025

الملخص

إشكالية الدراسة: تتمثل مشكلة الدراسة في استكشاف العلاقة بين السياسات الاجتماعية والتخطيط التنموي في سياق التنمية المستدامة، وكيفية تأثير السياسات الاجتماعية على فعالية الخطط التنموية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. في العديد من البلدان، يتضح أن التخطيط التنموي يركز في الغالب على الأبعاد الاقتصادية والبيئية، بينما يغفل أو يعالج بشكل غير كافٍ الأبعاد الاجتماعية مثل العدالة الاجتماعية، المساواة، ورفاهية الأفراد والمجتمعات. وترتيبا على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة على هيئة تساؤل رئيس وهو: ما لعلاقة بين السياسات الاجتماعية والتخطيط في سياق التنمية المستدامة؟

منهجية الدراسة: "اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصف واقع السياسات الاجتماعية وتحديد أدوات التخطيط المرتبطة بها، ثم تحليل العلاقة بينهما في إطار تحقيق التنمية المستدامة، بما يسمح بفهم أدوار هذه السياسات في تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية."

نتائج الدراسة:

1.توصلت الدراسة الى أن السياسات الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي من الأدوات الرئيسية التي تُستخدم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مختلف البلدان.

2. كما أنه من خلال التكامل بين السياسات الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي، يمكن تحقيق تحسينات طويلة الأمد في مؤشرات التنمية البشرية وتوفير بيئة اجتماعية واقتصادية مستدامة.

3. في سياق التنمية المستدامة، العلاقة بين السياسات الاجتماعية والتخطيط تصبح أكثر وضوحًا وأهمية، حيث يشكل كلاهما جزءًا أساسيًا من تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تهدف إلى تحسين رفاهية الأفراد والمجتمعات بطريقة توازن بين الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية.

4. العلاقة بين السياسات الاجتماعية والتخطيط في سياق التنمية المستدامة هي علاقة تكاملية تهدف إلى تحسين حياة الأفراد والمجتمعات بشكل دائم ومتوازن. السياسات الاجتماعية توفر الإطار الداعم للتنمية البشرية والمساواة، بينما يعمل التخطيط على تنفيذ هذه السياسات بشكل فعال مع الأخذ في الاعتبار استدامة الموارد وحماية البيئة.

الكلمات المفتاحية: السياسات الاجتماعية، التخطيط التنموي، التنمية المستدامة، العدالة الاجتماعية، التكامل، الرفاهية.

Abstract

Research Problem (Issue): The core issue of this study is to explore the relationship between social policies and development planning within the context of sustainable development (SD), and how social policies influence the effectiveness of development plans in achieving Sustainable Development Goals (SDGs). It is evident that, in many countries, development planning often focuses predominantly on the economic and environmental dimensions, while neglecting or insufficiently addressing the social dimensions, such as social justice, equality, and the well-being of individuals and communities. Consequently, the research problem can be formulated as a main question: What is the relationship between social policies and planning in the context of sustainable development?

Methodology:The study adopted a descriptive-analytical methodology. This involved describing the reality of social policies, identifying the planning tools associated with them, and then analyzing the relationship between them within the framework of achieving sustainable development. This approach allows for a comprehensive understanding of the role of these policies in improving economic and social development indicators.

Key Findings

1. The study found that social policies and social planning are primary tools utilized to achieve the Sustainable Development Goals across various countries.
2. Through the integration of social policies and social planning, long-term improvements can be achieved in human development indicators and a sustainable social and economic environment can be provided.
3. In the context of sustainable development, the relationship between social policies and planning becomes increasingly clear and significant, as both constitute an essential part of realizing the SDGs, which aim to enhance the well-being of individuals and communities in a way that balances the economic, social, and environmental aspects.
4. The relationship between social policies and planning in the context of sustainable development is integrative (or complementary), aiming for the permanent and balanced improvement of the lives of individuals and communities. Social policies provide the supportive framework for human development and equality, while planning works to effectively implement these policies, taking into consideration resource sustainability and environmental protection.

Keywords: Social Policies, Development Planning, Sustainable Development, Social Justice, Integration, Well-being.

مقدمة

تعد الأنشطة المرتبطة بالجوانب الاجتماعية هي بالأساس ظواهر اجتماعية، تعبر عن وعي اجتماعي سليم وتحمل في جوهرها مهمة إصلاح المجتمع، والعمل على رفعته والارتقاء به وبنائه، وصولاً للتغير الاجتماعي الإيجابي، الذي يؤدي إلى إحداث تحول تلقائي أو تخطيط أشمل يعم كافة بنيات المجتمع التحتية، ويتماشى مع طموحات وأهداف النظام الاجتماعي. والرعاية الاجتماعية التي تكفلها السياسة الاجتماعية بمفهومها الحديث أصبحت حقاً من الحقوق الأساسية التي يكفلها أي مجتمع لمواطنيه، وقد تمت الإشارة بوثيقة حقوق الإنسان الصادر في عام 1948م بحق الفرد باعتباره عضواً نافعاً يعيش في المجتمع، في الحصول على كافة حاجاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية، وحقه وأسرته في العيش وفق مستويات معيشية جيدة المستوى، هذا إضافة إلى حقه في الحصول على فرص العمل التي تفيده في تلبية متطلبات معيشته، وفرصة الضمان الاجتماعي تلك الحقوق التي يتم بلورتها في نطاق السياسة الاجتماعية

للدولة. وقد استطاعت الرعاية الاجتماعية بمفهومها الشامل في العصر الحديث، أن تجسد أهدافها ومبادئها وفلسفتها بالمجتمع، بعد أن أصبحت تمارس وفق الأنظمة الرسمية وعبر التنظيمات الاجتماعية المختلفة، لتأخذ بذلك طابعاً شمولياً وتكاملياً سمت به أهدافها بعيداً عن الربحية، ومن أجل خدمة الفرد مباشرة، وأصبحت أداة لحل المشكلات الاجتماعية المتعددة، وصارت منهاجاً لوقاية المجتمع من العلل وذلك في سياق السياسة الاجتماعية. وفي سياق ذي صلة فقد بات التخطيط أمرا مسلما به في كافة المجتمعات على اختلاف أيديولوجياتها وتأخذ به هذه المجتمعات كافة كلا وفق ثقافته الخاصة وأصبح التخطيط هو المنهج المستخدم في تحقيق الأهداف، والتخطيط منهج علمي يتم تبنيه عن صنع السياسات ومنها السياسة الاجتماعية والتي تنظر إلى التخطيط على أنه وسيلة تحقيق أهداف وغايات مرسومة وفقا لأسس إنسانية لتنفيذ السياسة الاجتماعية في المجتمع بعدالة وتقييم برامجها بما يحقق التنمية المتوازنة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي. يرتبط الفعل الحكومي مهما كان نوعه ومن دون شك بتحقيق غايات معينة، إما سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، إذ لا بد من موجود بناء مؤسساتي يجسد مضامين هذا الفعل، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن ينجح أداء هذا البناء ما لم يدعم بمجهودات الدولة وفق محددات معينة. السياسة الاجتماعية هي برامج رسمية صادرة عن مؤسسات الدولة، تحتاج إلى تفعيل وإسهاما معتبرا من قبل صانع القرار كي تحقق أهدافها الرامية إلى تحسين الوضع المعيشي للفئات المحرومة في المجتمع. سنتعرف من خلال هذه الجزئية على التطور التاريخي الذي مر به هذا المفهوم، كما سنتناول الأطر النظري للسياسة الاجتماعية وما شملها من عناصر وجزئيات تندرج ضمن مضمون السياسة الاجتماعية مفاهيميا، والكيفية التي يتم بها إعدادها والفواعل التي تقوم بصنعها مع الإشارة إلى بعض المفاهيم التي تتداخل مع السياسة الاجتماعية. **(أحمد حمزة، 2015، ص56).**

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في استكشاف العلاقة بين السياسات الاجتماعية والتخطيط التنموي في سياق التنمية المستدامة، وكيفية تأثير السياسات الاجتماعية على فعالية الخطط التنموية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. في العديد من البلدان، يتضح أن التخطيط التنموي يركز في الغالب على الأبعاد الاقتصادية والبيئية، بينما يغفل أو يعالج بشكل غير كافٍ الأبعاد الاجتماعية مثل العدالة الاجتماعية، المساواة، ورفاهية الأفراد والمجتمعات. فبينما تهدف السياسات الاجتماعية إلى معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية مثل الفقر، والتعليم، والصحة، والبطالة، والإسكان، إلا أن تنفيذ هذه السياسات يعتمد بشكل كبير على التخطيط الاجتماعي الذي يُعنى بتخصيص الموارد وتوجيهها نحو تحقيق هذه الأهداف. غير أن هناك تحديات عديدة تواجه التنسيق بين السياسات الاجتماعية والتخطيط على مستوى المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني، مثل قلة التنسيق بين الجهات المعنية، أو اختلاف الأولويات السياسية والاقتصادية، أو ضعف الاستجابة للمتغيرات الاجتماعية.

أهمية الدراسة

1. تبرز أهمية هذه الدراسة في فهم كيفية تصميم وتطبيق السياسات الاجتماعية ضمن إطار تخطيطي متكامل يمكن أن يعزز التنمية والرفاه الاجتماعي.
2. دراسة العلاقة بين السياسات الاجتماعية والتخطيط تعتبر من الدراسات الحيوية التي تقدم رؤى عميقة حول كيفية تحسين نوعية الحياة في المجتمعات وتحقيق التنمية المستدامة.
3. وتكمن أهمية دراسة العلاقة بين السياسات الاجتماعية والتخطيط في قدرتها على تحسين فعالية السياسات الاجتماعية، تعزيز العدالة الاجتماعية، وضمان استدامة التنمية.
4. كما أن هذه الدراسة توفر أدوات لفهم التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المجتمعات، وكيفية التغلب عليها من خلال التخطيط الجيد والسياسات المدروسة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى مجموعة من الأهداف وهي على النحو التالي:

1. استكشاف مفهوم السياسات الاجتماعية وأهميتها في التخطيط التنموي
الهدف هنا هو دراسة كيفية تأثير السياسات الاجتماعية على عملية التخطيط التنموي، وكيف يمكن أن تسهم هذه السياسات في تحسين استدامة التنمية.
2. تحليل العلاقة بين السياسات الاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة
تسعى هذه النقطة إلى فحص كيفية مساهمة السياسات الاجتماعية في تحقيق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية.
3. دراسة كيفية تأثير السياسات الاجتماعية على عمليات التخطيط لتحقيق استدامة التنمية.
الهدف هو تحليل دور السياسات الاجتماعية في تعزيز فعالية التخطيط التنموي، مع التركيز على كيفية تحقيق استدامة التنمية على المدى الطويل.
4. تقديم توصيات لتطوير سياسات اجتماعية منسجمة مع أهداف التنمية المستدامة
الهدف هو وضع مقترحات لسياسات اجتماعية أكثر توافقًا مع أهداف التنمية المستدامة وتوضيح كيفية دمج هذه السياسات في استراتيجيات التخطيط التنموي.

تساؤلات الدراسة
السؤال الرئيسي للدراسة
ما العلاقة بين السياسات الاجتماعية والتخطيط في سياق التنمية المستدامة؟
أسئلة فرعية
1. ما هو دور السياسات الاجتماعية في تعزيز الاستدامة الاجتماعية في خطط التنمية؟
2. كيف يتم دمج الأبعاد الاجتماعية في استراتيجيات التخطيط التنموي؟
3. ما هي التحديات التي تواجه دمج السياسات الاجتماعية في التخطيط التنموي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
4. كيف يمكن تحسين التنسيق بين السياسات الاجتماعية والتخطيط التنموي لتحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة؟

المفاهيم والمصطلحات
مفهوم العلاقة
مفهوم "العلاقة" يعتمد على السياق الذي يُستخدم فيه، سواء كان سياقًا اجتماعيًا، اقتصاديًا، أو فلسفيًا.
العلاقة هي الرابط أو الصلة التي تجمع بين عنصرين أو أكثر في إطار معين، ويمكن أن تكون هذه العلاقة اجتماعية (مثل العلاقات بين الأفراد)، أو وظيفية (بين العوامل المختلفة في نظام معين)، أو مفاهيمية (في التحليل الفلسفي والمنطقي)
يُعرف عبد الرحمن بدوي العلاقة بأنها "الصفة التي تربط بين كائنين أو أكثر وتحدد طبيعة ارتباطهما، سواء كان ذلك الارتباط سببيًا أو منطقيًا أو اجتماعيًا." **(عبد الرحمن بدوي، 1984، ص 289)**.
ويُعرّف على الوردي العلاقة بأنها:
"التفاعل المتبادل بين طرفين أو أكثر، حيث يؤثر كل طرف في الآخر بطرق تختلف باختلاف الظروف الثقافية والاجتماعية والسياسية **(على الوردي، 1994، ص153).**
مفهوم السياسات الاجتماعية
بداية ارتبط مفهوم السياسة بجوانب من الحياة الاجتماعية كالسياسة الاجتماعية أو السياسة الاقتصادية أو التعليمية أو الزراعية أو غيرها من الجوانب الأخرى، فالسياسة مهما اختلف مدلولها أو ارتباطها بجوانب الحياة، فإنها تشير إلى تفكير منظم يوجه سلوك وتصرفات برامج الدولة أو المنظمة أو الفرد، انطلاقا من هذا أصبحت السياسة الاجتماعية ضرورة تفرضها المسؤولية القومية في المجتمعات النامية والمتقدمة.
بداية السياسة لغة تعني تدبير أمر علم في جماعة ما تدبيرا يغلب فيه معنى الإحسان ويقصد بها اصطلاحا منذ استعملها الإغريق تدبير أمور الدولة، كما تعني مجموعة القوانين التي يضعها المديرون في داخل الدولة لتوجيه الإداء المهني للعاملين في المؤسسة الحكومية.

حيث أن ما يؤخذ عن ذلك التعريف قصر السياسة على قيادات الحكومية دون مشاركة الهيئات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية. **(أحمد حمزة،2015، 61).**
حيث أن ما يؤخذ عن ذلك التعريف قصر السياسة على قيادات الحكومية دون مشاركة الهيئات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية. **(طلعت السروجي،2015، ص13).**
ولفهم تعريف هذه السياسة يجب أن نعود إلى النظر لتعريف السياسة العامة والتي هي الإطار العام الذي تتحرك فيه السياسة الاجتماعية.
فهناك من يراها بأنها قرار دائم يتميز بثبات السلوك الذي يترتب عليه، كما أنها تمثل وجهات نظر أولئك الذين اتخذوا القرار والذين يلتزمون به. **(عبد النور ناجي،2014، ص16).**
ويراها البعض الآخر على أنها الإداء الحكومي وتنفيذ القرارات باعتبارها عمل هادف يوجه ويرشد المتعاملين مع مشكلة أو قضية تثير الاهتمام. **(جيمس أندرسون، 1999، ص23).**

مفهوم التخطيط الاجتماعي

يقصد بالتخطيط: التنبؤ بالمستقبل وإعداد التدابير اللازمة لمواجهة هذا المستقبل بخطوات منظمة لتحقيق أغراض وأهداف محددة، وهو الإطار المادي للآمال والتطلعات في المستقبل، ويقوم على التنبؤ بالمستقبل والإعداد له " (على الحبيبي وسامية فتحي ،1992، ص23).
والتخطيط الاجتماعي " هو الوظيفة الإدارية التي تتضمن اختيار الأهداف والسياسيات والإجراءات والبرامج من بين بدائل متعددة، والتي تتبلور في صورة اتخاذ قرار يؤثر علي حياة المنظمة في المستقبل ". **(السيد عبد المجيد،02004، ص101).**
ويعرف كذلك على أنه " مجموعة اجراءات علمية منظمة لتحقيق أنماط تقديرية مسبقة للبناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع لإدارة التغيير الاجتماعي بطريقة عقلانية، وهذه الإجراءات تشتمل على تكليف بعض الأفراد والمنظمات بجمع الحقائق، ثم رسم المناهج البديلة للعمل، ووضع توصيات لمن يملكون السلطة لتطبيقها "
ويعرف التخطيط الاجتماعي بالنسبة للمنظمات الاجتماعية أيضاً بأنه " عبارة عن تحديد أهداف المشروع والطرق اللازمة لإرشاد الأفراد في قيامهم بأنشطتهم لتحقيق هذه الأهداف في سهولة ويسر". **(أبو الخير،1987، ص92).**

مفهوم السياق

السياق هو الإطار أو البيئة التي تحدث فيها الأحداث أو تُستخدم فيها الكلمات أو تظهر فيها الظواهر، بحيث يؤثر هذا الإطار على تفسير المعنى أو طبيعة الفعل. يمكن أن يكون السياق اجتماعيًا، ثقافيًا، لغويًا، أو تاريخيًا.
"السياق ليس مجرد الإطار الخارجي الذي تحكمه الظروف المحيطة بالكلام أو الفعل، بل هو عنصر أساسي في تشكيل المعنى، حيث يساعد على تحديد العلاقات بين الكلمات ويكشف عن المعاني المستترة خلفها **(نعوم تشومسكي،1988، ص45).**
والسياق هو مجموعة الظروف المحيطة بالنص أو الحدث أو الفعل، والتي تسهم في فهمه وتفسيره بشكل صحيح، بما في ذلك الجوانب الثقافية والاجتماعية والتاريخية والنفسية.
كما أنه "السياق هو مجموع المعطيات اللفظية وغير اللفظية التي تحيط بحدث تواصلي معين، وتؤثر في تحديد معنى الرسالة ودلالتها، سواء أكان هذا التأثير مباشرًا أم غير مباشر."**(عبد القادر الفاسي، 1991، ص112).**

مفهوم التنمية المستدامة

ظهر مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة في منشور أً صدره الاتحاد الدولي من اجل حماية البيئة سنة 1980، إلا أنه لم يتم يتداول على نطاق واسع إلا بعد أن أعيد استخدامه في تقرير مستقبلنا المشترك المعروف باسم "تقرير برونتالند " والذي صدر في 1987، عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، تحت إشراف رئيسة الوزراء النرويجي آنذاك "غرو هارلم برونتالند" وقد عرف التقرير؛ التنمية المستدامة بأنها " التنمية التي تستجيب لحاجيات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها") **(التنمية المستدامة،2019(com003.Mawd.WWW).**

ومع ذلك لم يكن شائع استخدام المصطلح ومألوف في المجالات الأكاديمية قبل مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد في ريودي جانيرو في عام 1992م، وقد عرفت التنمية المستدامة في بذا المؤتمر "ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث يصبح يتساوى جيل الحاضر وجيل المستقبل في الحاجات البيئية والتنموية " ويتصور مجموعة من العلماء أنو لكي يكتمل الحديث عن التنمية المستدامة دون تحقيق توازن بين العناصر الثالث: الأهداف الإيكولوجية) وحدة النظام الإيكولوجي، والتنوع الإيكولوجي، والقضايا العالمية(، والأهداف الاقتصادية)النمو، المساواة، الكفاءة(، والأهداف الاجتماعية)التمكين، المشاركة، الحراك الاجتماعي، التماسك الاجتماعي، والهوية الثقافية، والتطور السياسي.(**علي الطنازفتي، عزالدين محمد، 2017).**

المقصود بالتنمية المستدامة هي "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وأنها عملية تغيير، حيث يجري فحص الموارد وتوجيه الاستثمارات وتكييف التنمية التقنية والتطوير المؤسسي بتناسق يعزز الإمكانيات الحاضرة والمستقبلة في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم". **(خالد قاسم، 2005، ص20).**

مفهوم العدالة الاجتماعية

يعرف بعض علماء الاجتماع العدالة الاجتماعية بأنها احترام الحقوق الطبيعية التي يعترف بها المجتمع لجميع الأفراد بما يحفظ بقاءهم ويحقق سعادتهم؛ كتوفير الخدمات والتأمينات الاجتماعية، وتنظيم العمل ومنح أجور للعمال تتناسب مع كفايتهم وتحقق لهم الحياة الكريمة. **(جميل صليبا،1982، ص20).**

الإطار النظري

مقدمة

تعد الأنشطة المرتبطة بالجوانب الاجتماعية هي بالأساس ظواهر اجتماعية، تعبر عن وعي اجتماعي سليم وتحمل في جوهرها مهمة إصلاح المجتمع، والعمل على رفعته والارتقاء به وبنائه، وصولاً للتغير الاجتماعي الإيجابي، الذي يؤدي إلى إحداث تحول تلقائي أو تخطيط أشمل يعم كافة بنيات المجتمع التحتية، ويتماشى مع طموحات وأهداف النظام الاجتماعي. والرعاية الاجتماعية التي تكفلها السياسة الاجتماعية بمفهومها الحديث أصبحت حقاً من الحقوق الأساسية التي يكفلها أي مجتمع لمواطنيه، وقد تمت الإشارة بوثيقة حقوق الإنسان الصادر في عام 1948م بحق الفرد باعتباره عضواً نافعاً يعيش في المجتمع، في الحصول على كافة حاجاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية، وحقه وأسرته في العيش وفق مستويات معيشية جيدة المستوى، هذا إضافة إلى حقه في الحصول على فرص العمل التي تفيده في تلبية متطلبات معيشته، وفرصة الضمان الاجتماعي تلك الحقوق التي يتم بلورتها في نطاق السياسة الاجتماعية للدولة. وقد استطاعت الرعاية الاجتماعية بمفهومها الشامل في العصر الحديث، أن تجسد أهدافها ومبادئها وفلسفتها بالمجتمع، بعد أن أصبحت تمارس وفق الأنظمة الرسمية وعبر التنظيمات الاجتماعية المختلفة، لتأخذ بذلك طابعاً شمولياً وتكاملياً سمت به أهدافها بعيداً عن الربحية، ومن أجل خدمة الفرد مباشرة، وأصبحت أداة لحل المشكلات الاجتماعية المتعددة، وصارت منهاجاً لوقاية المجتمع من العلل وذلك في سياق السياسة الاجتماعية.

وفي سياق ذي صلة فقد بات التخطيط أمرا مسلما به في كافة المجتمعات على اختلاف أيديولوجياتها وتأخذ به هذه المجتمعات كافة كلا وفق ثقافته الخاصة وأصبح التخطيط هو المنهج المستخدم في تحقيق الأهداف، والتخطيط منهج علمي يتم تبنيه عن صنع السياسات ومنها السياسة الاجتماعية والتي تنظر إلى التخطيط على أنه وسيلة تحقيق أهداف وغايات مرسومة وفقا لأسس إنسانية لتنفيذ السياسة الاجتماعية في المجتمع بعدالة وتقييم برامجها بما يحقق التنمية المتوازنة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي. يرتبط الفعل الحكومي مهما كان نوعه ومن دون شك بتحقيق غايات معينة، إما سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، إذ لا بد من موجود بناء مؤسساتي يجسد مضامين هذا الفعل، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن ينجح أداء هذا البناء ما لم يدعم بمجهودات الدولة وفق محددات معينة.

السياسة الاجتماعية هي برامج رسمية صادرة عن مؤسسات الدولة، تحتاج إلى تفعيل وإسهاما معتبرا من قبل صانع القرار كي تحقق أهدافها الرامية إلى تحسين الوضع المعيشي للفئات المحرومة في المجتمع.

سنتعرف من خلال هذه الجزئية على التطور التاريخي الذي مر به هذا المفهوم، كما سنتناول الأطر النظري للسياسة الاجتماعية وما شملها من عناصر وجزئيات تندرج ضمن مضمون السياسة الاجتماعية مفاهيميا، والكيفية التي يتم بها إعدادها والفواعل التي تقوم بصنعها مع الإشارة إلى بعض المفاهيم التي تتداخل مع السياسة الاجتماعية **(أحمد إبراهيم حمزة،2015،123).**

فالسياسة العامة عرفت من خلال زوايا متعددة

فهناك من يراها بأنها قرار دائم يتميز بثبات السلوك الذي يترتب عليه، كما أنها تمثل وجهات نظر أولئك الذين اتخذوا القرار والذين يلتزمون به.

ويراها البعض الآخر على أنها الإداء الحكومي وتنفيذ القرارات باعتبارها عمل هادف يوجه ويرشد المتعاملين مع مشكلة أو قضية تثير الاهتمام.

وهناك طرح يرى بأن السياسة العامة هي تلك النشاطات والتوجهات الناجمة عن العمليات الحكومية استجابة للمطالب من قبل النظام الاجتماعي إلى النظام السياسي **(فهمي الفهدأوي،2001، ص33).**

أن الحكومات الحديثة تمارس أنواعا متعددة من السياسات العامة في سبيل حماية المصلحة العامة التي تمثل المصالح المختلفة لفئات المجتمع، وبالتالي تنقسم السياسات العامة إلى مجموعتين أساسيتين:

- السياسة العامة ذات الطبيعة المادية والتي تحتاج إلى أموال من خلال الإنفاق عليها من مصادر الأموال العامة لغرض معالجة المشكلات القائمة والملحة وفقا للعملية التشريعية المعتمدة في هذا الشأن.

- السياسة العامة ذات الطبيعة الرمزية التي تمثل توجهات الحكومة وأعمالها التي ينجم عنها التزام عاطفي أو وطني يدعو إلى الاعتبار والفخر الوطني.

فكلتا المجموعتين تتصفان بالشمولية لعموم المجتمع، كما أن جميع الشرائح والفئات الاجتماعية يجب عليها التفاعل والمشاركة في برامج السياسات العامة لكلتا المجموعتين. **(الكبيسي،2008، ص49).**

فعموما السياسة العامة هي ذلك العمل الهادف والدائم والمنظم الذي تشترك فيه الفواعل الرسمية غير الرسمية قصد صنعه لتلبية حاجيات المواطنين وتحقيق مستويات عالية من النمو التنمية في شتى المجالات.

انطلاقا من هذا يمكن القول أن السياسة الاجتماعية في إطارها العام هي ذلك الجزء من السياسة العامة الذي تتخذه الحكومات لمواجهة المشكلات الاجتماعية والأوضاع المتجددة التي تطرأ على المجتمع نتيجة التحولات الاقتصادية الاجتماعية و السياسية الحادثة به، وهذا بإحداث التوازن بين مسارات العمل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي جنبا إلى جنب من خلال بناء السياسات الاجتماعية التي تهدف إلى تحقيق التنمية المنشودة **(أحمد حمزة، مرجع سابق، ص55).**

مضمون السياسة الاجتماعية

تأتي السياسة الاجتماعية لعلاج القضايا المحورية والمشكلات المتعلقة بالجانب الاجتماعي للمجتمع هناك ثلاث قضايا يحملها مضمون هذه السياسة وهي:

حيث تطرح عدة تساؤلات تدور حول جودة المجتمع والمنظمة أو فئة أو طائفة معينة بما يضمن رقيها للوصول إلى الرفاه والكرامة والقضاء التام على مظاهر التخلف الاجتماعي وصور الفقر.

أ – تنظيم الموارد

وتتعلق بتنظيم القوى المؤسسية والمجتمعية والطبيعية للفئات الهشة وكيفية استخدامها الاستخدام الأمثل محليا ووطنيا وحمايتها من الاستغلال الاقتصادي والتشرد والإهمال.

ب – التوزيع للسلع والخدمات

من خلال السياسة الاجتماعية يتم توزيع السلع والخدمات العامة على الإفراد أو الجماعات أو الطبقات الاجتماعية في إطار ما يعرف بالعدالة الاجتماعية.

ج – تظافر الجهود بين المواطن والآسرة والدولة والجماعات المحلية والتنظيمات الاجتماعية غير رسمية لتجسيد السياسة الاجتماعية وطنيا ومحليا بصفة دائمة.

د – تعبير على توجه المجتمع والدولة

ويتعلق هذا برغبة المجتمع وطموحه في وجود رفاه ومعيشة كريمة له، وهذا انطلاقا من خصوصيته وتوجهاته الفكرية والدينية، واستراتيجية وطنية تتبناها الدولة وفق جدول أعمالها. **(محمد يوسف،2015، ص16).**

وظائف السياسة الاجتماعية

تحقق السياسة الاجتماعية وظائف تندرج ضمن تنمية حياة المجتمع وإزالة مظاهر الحرمان الاجتماعي عليه وهي كالتالي:

1. الوظيفة التنموية: تعطي من خلالها مكانة متميزة لدور الإنسان في التنمية ونطوي هذه الوظيفة على دعم وتقوية الآسرة.

2. الوظيفة الوقائية: وهي تتجه نحو الفئات التي يمكن أن تكون عرضة للتأثير السلبي في المستقبل من عملية التنمية.

3. **الوظيفة العلاجية:** وهي تتجه بصفة خاصة إلى بعض الفئات المحرومة والتي يطلق عليها الجماعات الهامشية كالأطفال المهملين، كبار السن والمعوزين...إلخ.

4. الوظيفة الاندماجية: وهي التي اعتبرتها المنظمة الدولية للأمم المتحدة نقلة أساسية في سياسة الرفاهية، وهذا من خلال الاعتماد على مبادئ حقوق الإنسان العدالة، المساواة، المشاركة في صنع القرار أو رسم السياسة الاجتماعية.

5. تحقيق العدالة الاجتماعية: تسعى السياسة الاجتماعية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال ضمان توزيع عادل للموارد والخدمات الأساسية في المجتمع. يهدف هذا إلى تقليل التفاوت بين الطبقات الاجتماعية من خلال توفير فرص متساوية للجميع، على الرغم من الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية. تعمل هذه السياسة على دعم الفئات الفقيرة والمهمشة، وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. تتضمن هذه الوظيفة برامج الدعم الحكومي مثل المعونات الاجتماعية، وبرامج دعم الدخل، وضمان حقوق العمل والضمان الاجتماعي، وحماية حقوق الأقليات.

6. الحماية الاجتماعية: تهدف السياسة الاجتماعية إلى توفير شبكة أمان اجتماعي من خلال دعم الأفراد في حالات الحاجة مثل البطالة، المرض، والعجز. تتضمن هذه الحماية الاجتماعية تقديم الخدمات التي تضمن للأفراد مستوى حياة مقبول في حال تعرضهم لمشاكل اجتماعية أو اقتصادية.

تشمل هذه الوظيفة التأمينات الاجتماعية مثل التأمين ضد البطالة، وبرامج معاشات الشيخوخة، والتأمين الصحي الوطني. كما تشمل البرامج الموجهة للفئات الضعيفة مثل الأطفال، وكبار السن، وذوي الإعاقة.

7. تحسين نوعية الحياة: تسعى السياسة الاجتماعية إلى تحسين جودة حياة الأفراد من خلال توفير خدمات أساسية عالية الجودة مثل التعليم، الرعاية الصحية، الإسكان، والنقل. تهدف هذه الوظيفة إلى رفع مستوى رفاهية الأفراد والمجتمعات بشكل عام.

تشمل توفير التعليم المجاني أو المدعوم، بناء المدارس والمستشفيات والمرافق الصحية، وتوفير مشاريع إسكان اجتماعي، وكذلك تحسين خدمات النقل العام

8. الحد من الفقر والتهميش الاجتماعي: تهدف السياسة الاجتماعية إلى تقليل مستويات الفقر والعزل الاجتماعي من خلال توفير الدعم للفئات الأشد حاجة. تركز هذه الوظيفة على تحسين الظروف المعيشية للأفراد الذين يعانون من الفقر المدقع، وكذلك على تسهيل اندماج الفئات المهمشة في المجتمع.

تشمل هذه الوظيفة برامج الحماية الاجتماعية المباشرة مثل المعونات المالية، توفير فرص العمل للأشخاص العاطلين، ودعم المشاريع الصغيرة. كما تشمل تحسين الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية في المناطق الفقيرة.

9. إرساء التضامن الاجتماعي: تهدف السياسة الاجتماعية إلى بناء شبكة من التضامن بين أفراد المجتمع، مما يساهم في تقوية الروابط الاجتماعية وتعزيز التعاون بين الأفراد. تسعى هذه السياسة إلى إنشاء شعور جماعي بالمسؤولية عن رفاهية الآخرين.

تشمل هذه الوظيفة تنظيم الفعاليات الخيرية، وتعزيز الأنشطة التطوعية، وتوفير الدعم للمجتمعات المحلية في أوقات الأزمات. كما تشمل تطبيق سياسات تعمل على تعزيز ثقافة التعاون والمشاركة.

10. تعزيز المشاركة الاجتماعية والسياسية: تهدف السياسة الاجتماعية إلى تشجيع المواطنين على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والسياسية بهدف تعزيز الوعي المجتمعي وزيادة تفاعل الأفراد مع قضايا المجتمع.

تشمل هذه الوظيفة تطوير برامج تدريبية لتعزيز الوعي السياسي، تنظيم الانتخابات الحرة، ودعم المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات.

11. تنظيم العلاقات الاجتماعية: تهدف السياسة الاجتماعية إلى تنظيم العلاقات بين الأفراد بما يضمن حقوق الجميع، مع وضع آليات لضبط السلوكيات داخل المجتمع. تشمل هذه الوظيفة سن القوانين والأنظمة التي تحكم العلاقات بين الأفراد في مختلف المجالات الاجتماعية.

تتضمن هذه الوظيفة تشريع قوانين العمل، وحماية حقوق الإنسان، وضمان حقوق المرأة والطفل. كما تشمل وضع سياسات أسرية مثل قوانين الزواج، الطلاق، والنفقة.

12. مكافحة التمييز: تهدف السياسة الاجتماعية إلى مكافحة جميع أشكال التمييز سواء على أساس العرق، الدين، الجنس، أو الوضع الاجتماعي. تركز هذه الوظيفة على ضمان حقوق الإنسان لكل الأفراد بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية.

تشمل هذه الوظيفة تشريع قوانين تجرّم التمييز، وفرض عقوبات على التصرفات التمييزية، وإنشاء مؤسسات لتقديم الدعم القانوني للأفراد المتضررين من التمييز. (يوسف مرعي، 2010، ص 125.110.95.81.74.52.45).

مراحل صنع السياسة الاجتماعية

أولاً: مرحلة وضع السياسة الاجتماعية

وهي أُولى مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وأكثرها ديناميَّة؛ حيث يتمُّ فيها تحديد حاجاتِ المجتمع ودراستها، وتحديد بدائلَ للسياسة واختيار أفضلها في ظلِّ حاجات المجتمع وإمكانياته، وتتفاعل فيها القوى الحكوميَّة والشعبيَّة؛ من أجل التوصُّل لسياسة مناسبة تعبِّر عن أهداف المجتمع وطموحاته، وتصبح موجِّهة لمسارات واتجاهات العمل في مجال الرعاية الاجتماعية.

فعملية وضع أو صياغة السياسة هي إحدى مراحل صُنعها، وهي عملية ترتبط بصنع القرار، فغالبًا ما تتضمَّن مراحل وخطوات وديناميات صنْع واتخاذ القرار وتركِّز على صياغةِ الأهداف أو إعادة صياغتها أو تعديلها؛ من خلال الوصول لاتفاق حولها، ووضْع الصورة النهائيَّة والإجرائية لها.

وتمر عملية وضع سياسات الرعاية الاجتماعية بعدة مراحل، هي:

1- توضَع في الاعتبار الأيديولوجية العامة في المجتمع؛ حيث تؤثِّر على مدى السماح بالتوسُّع في برامج الرعاية الاجتماعية، ومدى استعداد المجتمع للإنفاق عليها.

2- تقوم الأجهزة التنفيذية المركزية في الدولة باقتراح الأهداف العامة للسياسة، وتحديد اتجاهاتها وخطواتها الرئيسيّة، ثم تُطرَح للمناقشة العامَّة في وسائل الإعلام والتنظيمات الشعبيَّة والنقابيَّة والحزبية.

3- يقوم جهازٌ مكلَّف بالمتابعةِ بحصر نتائج هذه المناقشات، واستخلاص مقترحات بنَّاءة منها، وإجراء التعديلات اللازمة على مشروع السياسة.

4- يُعرَض مشروع السياسة الاجتماعية على الأجهزة التشريعية، مثل مجلس الشورى والشعب؛ لمناقشته، وإجراء التعديلات الضروريَّة عليه، وإقراره.

5- تُصدِر الجهات المختصَّة القوانين المنفِّذة للسياسة الاجتماعية.

كما يجب الإشارة إلى أن فكرة السياسة الاجتماعية قد تنبُع من المستوى الشعبي؛ حيث يشعر المواطنون أن هناك قضايا أو حاجات مُلحَّة تحتاج لمواجهة، ومن خلال العرض الإعلامي لها تصبح مَحلَّ اهتمام أكبر قِطاع ممكن من الرأي العام، ومن هنا تبدأ الجِهات الرسميَّة في الاهتمام بتلك القضايا والحاجات.

وهناك العديد من العوامل التي تُعتَبر مُحددات لسياسات الرعاية الاجتماعيَّة؛ حيث تؤثِّر في تحديد نوع سياسات الرعاية الاجتماعيَّة في المجتمع، مِثل العوامل الاقتصادية - والسياسية - والثقافية - وجود جماعاتِ المصالَح. **(السروجي،2005، ص-62-63).**

مرحلة تحقيق السياسة الاجتماعية

وفي تلك المرحلة يتم العمل على وضْع السياسة الاجتماعية داخل نِطاق الممارسةِ، وترجمة الحلول المُثلى لإجراءات عمليَّة، وتتم هذه الترجمة من خلال المنظَّمات والجِهات المعنيَّة، وتحتاج إلى حشْد أكبر تَعاونٍ وتأييد مجتمَعي ممكن؛ حيث تتم هذه المرحلة من خلال مسؤولية جماعيَّة مشترَكة.

حيث تُترَجم السياسة الاجتماعية إلى خُطط، وتقوم الأجهزة التنفيذيَّة بتحويلها من خلال منظَّماتها المختلفة إلى خِدمات للمواطنين، وقد تؤدى هذه الخدمات إما عن طريق منظَّمات قائمة، أو من خلال منظمات جديدة تنشأ بغرض تأديةِ خدمات جديدة معنيَّة، لا يمكن تنفيذها من خلال المنظمات القائمة.
ويتم تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية بتعاون جادٍّ بين الحكومةِ ومؤسسات المجتمع؛ فهي مسؤولية جماعيَّة يُسهم فيها المجتمع بأكمله، فإذا عجز الدور الأهلي، وجَبَ التدخل الرسمي، وهذا له إيجابيات في فَهْم المجتمع لمشكلاته واحتياجاته بصورة أكبر، وترابُط أفراده وقدرته على المحاسبة، وصُنع البرامج التي تُناسبه، وخَلْق رُوح الجديَّة والاعتماد على النفس.
• ومرحلة تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية تتضمَّن - بعد ترجمة تلك السياسة لخطط - أربع مراحل للتنفيذ، وهي:
1- مرحلة تنظيم التنفيذ: وفيها يتمُّ تحديد المسؤوليات والأدوار التنفيذيَّة، والموارد واستِخدامها، ومعدَّلات الأداء المطلوب.
2- مرحلة التنفيذ والمتابعة: ويتم فيها أداء المسؤوليات التي سبَق تحديدها، ومتابعة الأداء؛ للكشفِ عن الصعوبات، وتصحيح مسارِ العمل بها.
3- مرحلة التقويم: ويتم فيها تقدير مدى تحقيق العمل للنتائج المستهدَفة، وهو تقويم مرحلي.
4- مرحلة التغذية العكسية: وذلك لتقديم المعلومات التي تمَّ استخلاصُها من التقويم المرحلي للتنفيذ لصانعي القرار؛ لإجراء التعديل اللازم. **(المرجع السابق، 2005، ص64).**

مرحلة تقويم السياسة الاجتماعية (تقويم شامل)

عمليةُ التقويم هي عملية مستمرة مع كافة مراحل صنع السياسة الاجتماعية، فهي تبدأ مع مرحلة وضْع السياسة، وتستمر حتى مرحلة التقويم النَّهائية، وهو تقويم النتائج؛ لتحديد مدى تحقيق أهداف السياسة الاجتماعية، وأسباب النجاح أو الفشل، والاستفادة من ذلك في اقتراح سياسات الرعاية الاجتماعية الجديدة.
لذلك هناك عدة أنواع لتقويم السياسة الاجتماعية ترتبِط بمكونات صنْع السياسة الاجتماعية المختلفة (المدخلات - العملية التحويلية - النتائج)، ويتوقَّف التركيز على أيٍّ من هذه الأنواع من التقويم وَفْقًا للهدف من التقويم، وهذه الأنواع هي:
1- تقويم المدخَلات: ويهتم بالتركيز على كميَّة ونوعيَّة الموارد المتاحة لأداء مهامِّ السياسة، سواء كانت مواردَ بشريَّة، أو معلومات، أو تمويلاً أو دعمًا سياسيًّا.
2- تقويم العمليَّة: ويركِّز على عملية صنع القرار، ولا يركِّز فقط على القرار المتَّخَذ، بل يهتم أيضًا بالكيفيَّة التي صُنِعت بها.
3- تقويم النتائج: ويعتمِد على مقارنة النتائج الناشئة عن تحقيق السياسة بأهداف السياسة؛ للتعرف على التغيُّرات التي نشأت عن تحقيق هذه السياسة.
4- تقويم السياسة الشاملة: ويركِّز على كافَّة أوجه السياسة (المدخلات - العملية التحويلية - النتائج). **(المرجع السابق، 2005، ص 65-67.)**

خصائص التخطيط

1. يتميز التخطيط بانه اسلوب علمي يسعى الى تحقيق اهداف محددة بوسائل ونماذج اقتصادية ورياضية واحصائية تساعد على تحقيق الهدف منه.
2. من أهم سمات التخطيط الجيد أنه متعدد الجوانب كما انه متعدد المراحل فالتخطيط عملية متعددة ويقوم على التحكم بدرجة ما في الطاقات المادية والبشرية المتاحة في المجالين الاجتماعي، والاقتصادي.
3. يتطلب التخطيط الجيد أن يكون موجها متطورا ومديرا ومن اهم ما يميزه وجود عناصر التعمد والتوجيه في العملية التخطيطية لتحقيق أهداف واغراض محددة يتم السعي لتحقيقها عن طريق الخطة الموضوعة
4. يتم تحقيق هذه الاهداف باستخدام (أمثل الاساليب) ذلك لان التخطيط بطبيعته لتشكيل المستقبل بشكل رشيد اي التوصل الى أمثل الطرق والوسائل لتحقيق الاهداف عن طريق اختيار البديل المناسب على اساس موضوعي يعتمد على تجميع البيانات والمعلومات الواقعية.

5. سبق أن أوضحنا أن أفضل المداخل العلمية للتخطيط هو المدخل التكاملي المتوازن لأنه يتطلب أن يتم التخطيط بالشمول والتنسيق والتنبؤ بردود الافعال ووضعها في الاعتبار ومعنى هذا وضع مدة زمنية معينة في الاعتبار ويتم التنبؤ بالمستقبل في حدود ولذلك فإن من أهم خصائص التخطيط الجيد هو الشمول، والتكامل، والتوازن.
6- يتطلب التخطيط الجيد تعبئة جميع الموارد الطبيعية والبشرية والفنية ويستغلها أفضل استغلال لإحداث اقصى نمو ممكن في أقصر وقت مستطاع.
7- يتميز التخطيط الجيد بوجود جانب اجتماعي يتمثل في تحقيق العدالة التوزيعية وإشباع الاحتياجات الاجتماعية بأقصى نحو ممكن في أقصر وقت مستطاع مع تحقيق معدلات عالية في مستوى المعيشة.
8- تحديد كفاءة التخطيط وجودته على اساس مشاركة افراد المجتمع في جميع مراحله وفي جميع مستوياته.
(محمد عبد السميع، 1993، ص92-96).

بعض المحددات العلمية للتخطيط الاجتماعي

هناك العديد من محددات العلمية التي يجب أن توضع في الحسبان عند محاولة بناء خطة سواء اكانت هذه الخطة على المستوى القومي او المحلي من أهم هذه المحددات ما يلي:
1- أن التخطيط الاجتماعي يتصل اتصالا وثيقا بعوامل التغير الاجتماعي والاقتصادي السائد كزيادة السكان والتصنيع وهذه العوامل تتفاوت من دول الى اخرى بل ومن قطاع الى قطاع مما يتعين معها دراسة الاحتياجات تفصيلية بين جميع الطبقات السكانية.
2- يجب أن تكون الخطة مرنة ومنسقة مع ظروف المجتمع الذي يتصف بالتغير المستمر، ومن ثم يجب أن تكون الخطة متمشية مع مقتضيات التحديث ومتطلباته.
3- يجب أن تأخذ في الاعتبار أن العوامل السكانية والاجتماعية والاقتصادية والادارية كلها متصلة ببعضها البعض او اتصالا وثيقا وهذا يقودنا الى عنصر هام في التخطيط الشامل وهو أنه لا يمكن أن نخطط لاقتصاديات الدولة او أجهزتها الادارية أو لبرامج الرعاية الاجتماعية بمعزل عن النواحي الاخرى فالتخطيط وحدة كبرى لا تنفصل، فالتخطيط الاجتماعي يجب أن يأخذ في الاعتبار الخطة الاقتصادية والامكانيات المالية للدولة.
4- فالأهداف الاجتماعية تبنى بجانب الاهداف الاقتصادية وهكذا داخل إطار التخطيط العام للدولة. **(المرجع السابق ص77).**

مفهوم التخطيط في السياسة الاجتماعية

هو مجموعة من العمليات المنظمة التشاركية تستهدف تحقيق تغييرات اجتماعية لتحسين الوضع الاجتماعي في المجتمع عما هو عليه خلال مدة محددة وعبر اتخاذ مجموعة من القرارات تستهدف الاستغلال الأمثل للموارد الحالية والمستقبلية لإشباع الاحتياجات والتغلب على المشكلات في ضوء فكر المجتمع.

مكونات التعريف:

التخطيط عمليات منظمة ومتكاملة

وتشمل: تحديد الأهداف الأولية والنهائية، وضع واختيار البرامج وتنفيذها وفق خطة زمنية محددة بدقة، ومن ثم متابعة وتقييم التنفيذ والتأكد من تحقيق الأهداف.

المشاركة في التخطيط

فمشاركة المعنيين بالتخطيط مع القائمين عليه أمر واجب لضمان تنفيذه ونجاحه والمشاركة تتضمن: نوعية المشاركين، نسبة المشاركة، وطبيعتها ومجالاتها.

1. تحقيق تغيير اجتماعي يمس التنظيم الاجتماعي في البناء أو الوظائف، والتغيير مقصود ومستهدف وليس اختيارا ومن أجله كان التخطيط.
2. تحديد الإمكانيات والموارد بدقة من خلال المعلومات الحقيقية والدقيقة اللازمة طوال مدة التخطيط.
3. تحسن وضع المجتمع عما كان عليه قبل التخطيط حيث يتم تصور الوضع مستقبلا وحشد وتوجيه الإمكانيات من خلال التخطيط لتحقيق هذه الصورة المرغوبة.
4. يتم التخطيط باتخاذ مجموعة قرارات موضوعية وفاعلة بعد المفاضلة واختيار الأنسب منها والأكثر منطقية.

5. كل محاور التخطيط ينبغي أن تتوافق مع توجهات وسياسة وفكر المجتمع على حسب أيديولوجية كل مجتمع. **(هادية أبو كليلة،2001، ص51).**

اهمية التخطيط في السياسة الاجتماعية

يندر أن تجد دولة رأسمالية متقدمة لا تستند إلى دراسات لاستشراف المستقبل في صنع قراراتها الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية. كما يندر أن تجد شركة كبرى، وبخاصة إذا كانت تنتمي إلى فصيلة الشركات متعددة أو متعدية الجنسيات، لا يشتمل بنيانها التنظيمي على مركز أو قسم للدراسات المستقبلية والتخطيط الاستراتيجي.

وإذا كان الأمر كذلك عند الأقوياء والمتقدمين من الدول والشركات الكبرى، فإن الدول النامية التي لم تزل تسعى إلى بناء نفسها وتنمية اقتصادها والعثور على موقع أفضل لها على خريطة تقسيم العمل الدولي في حاجة أشد إلى القيام بالدراسات المستقبلية، لاسيما إذا كانت من الدول ذات الموقع الاستراتيجي المتميز أو المكانة الاقتصادية والسياسية البارزة التي تجعلها مستهدفة من جانب القوى الكبرى في العالم، فيحاولون التأثير على قراراتها وتوجهاتها ومستقبلها.

استطاعت السياسة الاجتماعية بمفهومها الشامل في العصر الحديث، أن تجسد أهدافها ومبادئها وفلسفتها بالمجتمع، بعد أن أصبحت تمارس وفق الأنظمة الرسمية وعبر التنظيمات الاجتماعية المختلفة، لتأخذ بذلك طابعاً شمولياً وتكاملياً سمت به أهدافها بعيداً عن الربحية، ومن أجل خدمة الفرد مباشرة، وأصبحت أداة لحل المشكلات الاجتماعية المتعددة، وصارت منهاجاً لوقاية المجتمع من العلل. **(علي أبو المعاطى، 2003، ص113).**

وتعد السياسة الاجتماعية بمثابة تنظيم وتخطيط اجتماعي يهدف إلى مساعدة أفراد المجتمع ومد يد العون لهم عبر سبل وقنوات اجتماعية منظمة، تؤمن العدالة والتكافل الاجتماعي لأفراد المجتمع، كما توفر لهم العيش الكريم، وتلبي احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتعليمية وغيرها، بما يعينهم على التكيف الاجتماعي مع بيئاتهم، وما يمكنهم من استثمار طاقاتهم، من أجل بناء أنفسهم ومجتمعاتهم.

ويعبر صنع السياسة الاجتماعية في نطاق علم التخطيط عن الخطوات والعمليات التي تقوم بها الأجهزة الفنية والسياسية للتوصل إلى صياغة قرارات تحدد الأهداف الاستراتيجية ومجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل الذي تتضمنه السياسة الاجتماعية. **(فاروق شوقي، 2001، ص143).**

نظرية النظم

هي إطار فكري يعنى بدراسة الأنظمة المعقدة بمختلف أنواعها وتفاصيلها، ويسعى إلى فهم كيفية تفاعل الأجزاء المختلفة للنظام مع بعضها البعض داخل بيئتها. تطورت هذه النظرية على يد العديد من المفكرين، لكن أهم من ساهم في صياغتها هو (لودفيغ فون بيرتالانفي) في منتصف القرن العشرين. فيما يلي تفصيل أعمق للمفاهيم الأساسية للنظرية:

المفاهيم الأساسية لنظرية النظم:

الكلية

يعتبر مبدأ الكلية من المبادئ الجوهرية في نظرية النظم. يشير هذا المبدأ إلى أن النظام ككل لا يمكن تفسيره من خلال فهم مكوناته فقط، بل يجب النظر إلى كيفية تفاعل هذه المكونات مع بعضها البعض. هذا التفاعل يؤدي إلى ظهور خصائص جديدة للنظام لا توجد في أجزائه منفردة. **(عبد الله السلمي،2010، ص86).**

الترابط

كل جزء من أجزاء النظام مرتبط بالأجزاء الأخرى. هذا الترابط يضمن أن أي تغيير في جزء واحد سيؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على باقي الأجزاء. هذا التفاعل المتبادل بين الأجزاء هو ما يجعل النظام يعمل كوحدة واحدة منسجمة **(محمود قاسم،2008، ص37).**

التوازن الديناميكي

الأنظمة تميل إلى الحفاظ على حالة من التوازن الديناميكي أو الاستقرار الديناميكي، وهو التوازن الذي يسمح بوجود تغيرات داخلية وخارجية لكن دون التأثير على هوية النظام. هذا التوازن يُعد ضروريًا لبقاء النظام في حالة من الأداء المستمر.

الأنظمة المفتوحة

الأنظمة المفتوحة هي الأنظمة التي تتفاعل بشكل مستمر مع البيئة المحيطة بها من خلال تبادل المواد والطاقة أو المعلومات. هذه الأنظمة ليست معزولة، وبالتالي فإن أي تغيير في البيئة يمكن أن يؤثر على النظام والعكس صحيح.

الغائية

الأنظمة تسعى دائمًا لتحقيق أهداف معينة. هذه الأهداف قد تكون واضحة أو ضمنية، ولكنها توجه سلوك النظام والعمليات الداخلية لتحقيق تلك الأهداف. في الأنظمة الاجتماعية، يتم تحديد الأهداف من قبل المشاركين في النظام (الأفراد أو المؤسسات).

التسلسل الهرمي

الأنظمة تتكون من مستويات هرمية، حيث يكون هناك تدرج بين الأنظمة الفرعية والنظام الكلي. المستوى الأدنى يعبر عن جزء من النظام الكلي، بينما النظام الكلي يشمل كل الأجزاء ويُعنى بتوجيه النظام ككل.

مثال: في النظام الإداري داخل مؤسسة، قد توجد مستويات إدارية مختلفة (مدير، نائب مدير، موظفون) التي تساهم في اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات. **(ناصر يوسف،2014، ص42).**

نظرية النظم هي دراسة متعددة التخصصات للأنظمة. النظام هو عبارة عن مجموعة متماسكة من الأجزاء المترابطة والمعتمدة على بعضها والتي تكون إما طبيعية أو من صنع الإنسان. يُحدّد كل نظام من خلال حدوده المكانية والزمانية، مُحاطًا ومُتأثرًا ببيئته، موصوفًا بهيكليته والهدف منه أو طبيعته ومعبَّرًا عنه بعمله. يمكن أن يكون النظام أكثر تأثيرًا من مجموع أجزائه إذا أظهرت تلك الأجزاء تآزرًا أو سلوكًا ناشئًا. يؤثر تغيير جزء واحد من النظام عادةً على الأجزاء الأخرى وعلى النظام بأكمله مع وجود أنماط سلوك يمكن التنبؤ بها. بالنسبة للأنظمة ذاتية التعلم والتكيف من تلقاء نفسها، يعتمد النمو الإيجابي والتكيف على مدى ضبط النظام مع بيئته. تعمل بعض الأنظمة بشكل أساسي على دعم الأنظمة الأخرى من خلال المساعدة في صيانة النظام الآخر لمنع فشله. الهدف من نظرية الأنظمة هو اكتشاف منهجي لديناميكا النظام وقيوده وحالاته ومبادئه التوضيحية (الهدف، القياس، الطرق، الأدوات، إلخ.) التي يمكن تمييزها وتطبيقها على الأنظمة في كل مستوى ضمن الآخر، وفي كل مجال لتحقيق الاتزان الأمثل.

نظرية النظم هي نهج فكري متكامل يُستخدم لفهم وتحليل الأنظمة المعقدة. توفر النظرية إطارًا لفهم كيفية عمل العناصر المترابطة معًا لتحقيق أهداف معينة. في سياق التنمية المستدامة والسياسات الاجتماعية، تعد المبادئ الأساسية للنظرية أدوات قوية لفهم التحديات والتفاعل بين الأجزاء المختلفة للنظام.

تنظر نظرية النظم إلى النظام باعتباره وحدة متكاملة لا يمكن فهمها من خلال تحليل أجزائها فقط، بل من خلال فهم التفاعل بين هذه الأجزاء وتعزز هذه النظرة التكاملية فهم العلاقات بين الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة: الاجتماعي، الاقتصادي، والبيئي.

وفي مجال السياسات الاجتماعية، تتطلب معالجة مشكلة البطالة مثلاً النظر إلى التعليم، الاقتصاد، والسياسات الصحية كعوامل مترابطة السياسات الاجتماعية التي تعزز العدالة قد تقلل من الاحتقان الاجتماعي، مما يسهم في استقرار البيئة السياسية والاقتصادية.

تُمثل نظرية النظم أداة فعّالة لفهم التحديات المعقدة وتحليل التفاعلات بين السياسات الاجتماعية والتخطيط لتحقيق التنمية المستدامة. باتباع مبادئها، يمكن تصميم حلول متكاملة وشاملة تستجيب للتغيرات المستمرة وتعزز الاستدامة. **(محمد عابد الجابري، 2015، ص204).**

الصعوبات التي تواجه التخطيط في ليبيا

يواجه التخطيط الاجتماعي في المجتمع الليبي سلسلة من الصعوبات التي تحد من فاعلية وكفاءات عمليات التخطيط التي يمكن الإشارة اليها فيما يلي:

1. ليبيا دولة مترامية الاطراق تبلغ من مساختها نحو(1775500كم) ويبلغ عدد سكانها وفق تعداد (2006) 5298152 نسمة يشكلون نحو 886978 أسرة، وهذا الانتشار الافقي الذي يتوزع على مختلف مناطقها يلقي أعباء ثقيلة على أجهزة التخطيط وصناع السياسات لتوفير الخدمات الضرورية اللازمة لهذه الاسر في محلات التعليم والصحة والإسكان والمواصلات وغيرها.

2. نظرا لان ليبيا تعتمد تقريبا على مصدر النفط كمصدر رئيس للدخل وهذا يجعل دخل المجتمع غير مستقر لأنه يتأثر بكميات الإنتاج ودرجة الاقبال على هذه السلعة وسعرها في السوق العالمي مما ينعكس على موارد الدولة ومخصصات التنمية ويشكل صعوبات حقيقية امام أجهزة التخطيط عند تقدير الموارد المتوقعة للدولة وتحديد أوجه انفاقها وطبيعة المشروعات والبرامج التي يمكن تنفيذها.
3. نظرا لتعدد مطالب المواطنين وارتفاع سقف طموحاتهم وسعيهم لتحسين أوضاعهم والرفع من مستوى معيشتهم في ظل الموارد المحدودة، فذلك يثقل كاهل أجهزة التخطيط في تحديد طبيعة المشروعات التي يجرى تنفيذها والمفاضلة بين الاختيارات بما يحقق التوازن المناسب بين حاجات المواطنين وموارد المجتمع.
4. تعاني الأجهزة المكلفة بالتخطيط حالة من عدم الاستقرار وخضوعها للتغيير في تبعيتها وحدود صلاحياتها وتكرار إلغاء أو دمج هذه الأجهزة مما ينعكس على أدائها لمهامها وحرمانها من تكوين تراكم في خبراتها ومهارات العاملين بها.
5. عدم كفاءة بعض أجهزة التنفيذ وعجز بعضها عن تحمل أعباء تنفيذ أهداف الخطط من خلال ترجمة الخطة أو السياسة الى إجراءات تنفيذية على مراحل زمنية محددة وفي إطار الموارد المقدرة. **(علي عطية، 2018 191-193).**

النتائج

1. توصلت الدراسة الى أن السياسات الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي من الأدوات الرئيسية التي تُستخدم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مختلف البلدان. العلاقة بين هذين المجالين تتمثل في تنسيق الجهود والموارد لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية بطريقة تضمن تحسين جودة الحياة لجميع أفراد المجتمع دون التأثير على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم.

2. كما أنه من خلال التكامل بين السياسات الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي، يمكن تحقيق تحسينات طويلة الأمد في مؤشرات التنمية البشرية وتوفير بيئة اجتماعية واقتصادية مستدامة. هذا التكامل يساعد في تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، ويعزز من القدرة على التكيف مع التغيرات العالمية.

3 في سياق التنمية المستدامة، العلاقة بين السياسات الاجتماعية والتخطيط تصبح أكثر وضوحًا وأهمية، حيث يشكل كلاهما جزءًا أساسيًا من تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تهدف إلى تحسين رفاهية الأفراد والمجتمعات بطريقة توازن بين الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية.

4. العلاقة بين السياسات الاجتماعية والتخطيط في سياق التنمية المستدامة هي علاقة تكاملية تهدف إلى تحسين حياة الأفراد والمجتمعات بشكل دائم ومتوازن. السياسات الاجتماعية توفر الإطار الداعم للتنمية البشرية والمساواة، بينما يعمل التخطيط على تنفيذ هذه السياسات بشكل فعال مع الأخذ في الاعتبار استدامة الموارد وحماية البيئة.

التوصيات

1. تعزيز التكامل بين القطاعات وإنشاء آليات تعاون بين الجهات المسؤولة عن وضع السياسات الاجتماعية وفرق التخطيط لضمان تضافر الجهود.
2. اعتماد نهج تشاركي وإشراك المجتمع المدني، القطاع الخاص، والمجتمعات المحلية في صياغة السياسات والتخطيط لضمان شمولية الحلول وملاءمتها للاحتياجات.
3. تدريب الكوادر العاملة في التخطيط والسياسات الاجتماعية على مبادئ التنمية المستدامة وآليات تنفيذها.
4. ربط السياسات بخطط طويلة الأجل: ضمان أن تكون السياسات الاجتماعية متوائمة مع الخطط الاستراتيجية طويلة الأجل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
5. تطوير مؤشرات واضحة لتقييم تأثير السياسات الاجتماعية ومدى فعاليتها في تحقيق أهداف التنمية.
6. استخدام التكنولوجيا والبيانات الضخمة لتحليل الاحتياجات الاجتماعية وتحسين التخطيط المستقبلي.
7. توفير موارد مالية مستدامة لدعم تنفيذ السياسات الاجتماعية والمشاريع المرتبطة بالتنمية المستدامة.
8. مراجعة الخطط والسياسات بشكل دوري لتتوافق مع التغيرات البيئية، الاجتماعية، والاقتصادية.

9. التركيز على التعليم والتوعية ورفع الوعي المجتمعي بأهمية العلاقة بين السياسات الاجتماعية والتخطيط لتحقيق الاستدامة.
10. إعداد تقارير دورية توضح التقدم المحرز في تنفيذ السياسات والخطط ومدى تأثيرها على المجتمع والتنمية. **(PSAU، 2023، موقع برنامج دعم الأبحاث).**

الخاتمة

العلاقة بين السياسات الاجتماعية والتخطيط في سياق التنمية المستدامة هي علاقة تكاملية ومحورية لتحقيق الأهداف الشاملة للتنمية. السياسات الاجتماعية تهدف إلى تحسين نوعية الحياة للأفراد والمجتمعات، بينما يركز التخطيط على وضع استراتيجيات مدروسة لضمان تحقيق تلك الأهداف بطريقة مستدامة ومتوازنة.
العلاقة بين السياسات الاجتماعية والتخطيط في سياق التنمية المستدامة تقوم على التعاون لتحقيق الأهداف المشتركة. السياسات الاجتماعية تُحدد الاتجاهات، والتخطيط يُحول هذه الاتجاهات إلى برامج ومشاريع قابلة للتنفيذ، مع ضمان التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق الاستدامة.
العلاقة بين السياسات الاجتماعية والتخطيط في سياق التنمية المستدامة تقوم على التكامل لتحقيق أهداف التنمية الشاملة. السياسات الاجتماعية تُحدد الأولويات مثل العدالة، الصحة، والتعليم، بينما يُترجم التخطيط هذه الأولويات إلى استراتيجيات عملية مستدامة تراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. هذا التعاون يضمن تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، مع مواجهة التحديات من خلال التنسيق الفعال، التمويل المستدام، والتكيف مع المتغيرات.
السياسات الاجتماعية ترسم أهداف تحسين جودة الحياة، والتخطيط يحول هذه الأهداف إلى برامج تنفيذية تحقق التنمية المستدامة. العلاقة بينهما تضمن التوازن بين تلبية احتياجات المجتمع الحالية وحماية حقوق الأجيال القادمة، مع التركيز على العدالة الاجتماعية، الكفاءة الاقتصادية، وحماية البيئة. التكامل بينهما ضروري لمواجهة التحديات وبناء مجتمعات متوازنة ومستدامة. (برنامج دعم الأبحاث لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. موقع عمادة البحث والدراسات العليا، 2023) .

المراجع

1. أبو الخير، ك. ح .(1987) .العملية الإدارية والتطبيق الإداري .مكتبة عين شمس.
2. أبو كليلة، ه. م .(2001) .تخطيط التعليم واقتصاداته .دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
3. أحمد، أ. إ. ح .(2015) .السياسة الاجتماعية .دار المسيرة.
4. أندرسون، ج .(1999) .صنع السياسة العامة (تـ. ع. خ. الكبيسي). دار المسيرة.
5. بدوي، ع. ر .(1984) .موسوعة الفلسفة .دار الفكر اللبناني.
6. البوهي، ف. ش. (د.ت) .التخطيط التربوي (عملياته، مداخله) .دار المعرفة الجامعية.
7. التنمية المستدامة .(2019) .التنمية المستدامة.
8. الجابري، م. ع .(2015) .التنمية المستدامة: الأبعاد والتحديات .مركز دراسات الوحدة العربية.
9. الحبيبي، ع.، وفتحي، س .(1999) .السياسة العامة (تـ. ع. خ. الكبيسي). دار المسيرة.
10. السروجي، ط. م.، وآخرون .(2005) .السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة .دار الفكر العربي.
11. السروجي، ط. م.، وآخرون .(2015) .السياسة الاجتماعية .دار الفكر.
12. السلمي، ع .(2010) .نظرية النظم: مفاهيم أساسية .دار الفكر العربي.
13. السيد، ع. م.، وآخرون. (د.ت) .الإدارة والتنظيم: الأصول والأساسيات .دار المعرفة الجامعية.
14. السيد، م. ي. م .(2015) .التحليل السياسي والسياسة الاجتماعية .دار التعليم الجامعي.
15. صليبا، ج .(1982) .المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية واللاتينية .دار الكتاب اللبناني.
16. الطنازفتي، ع. م.، و علي، ع .(2017) .مقاربة نظرية في القيم التنموية للحكم الراشد .مجلة العلوم الاقتصادية والسياسة، .(10)
17. عثمان، م. ع. س. (د.ت) .التخطيط الاجتماعي أسس ومجالات .كلية التربية – جامعة الأزهر.
18. عطية، ع. أ .(2018) .السياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي (ط. 1). منشورات جامعة طرابلس.
19. علي، م. أ. ا .(2003) .السياسة الاجتماعية – اسس نظرية ونماذج عالمية وعربية ومحلية .مكتبة زهراء الشرق.
20. عمادة البحث والدراسات العليا .(2023) .برنامج دعم الأبحاث لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

21. الفاسي الفهري، ع. ا .(1991) .اللسانيات واللغة العربية: قضايا ونماذج .المركز الثقافي العربي.
22. الفهداوي، ف. خ .(2001) .السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل .دار المسيرة.
23. قاسم، خ. م .(2005) .إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة .دار الجامعة.
24. قاسم، م .(2008) .الأنظمة الاجتماعية وتفاعلاتها .دار العلوم للنشر.
25. الكبيسي، ع. خ .(2008) .السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات .المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
26. مرعي، ي .(2010) .مقدمة في السياسة الاجتماعية .دار المعرفة الجامعية.
27. ناجي، ع.، و ساحلي، م .(2014) .مقدمة في دراسة السياسة العامة .دار العلوم.
28. الوردي، ع .(1994) .مهزلة العقل البشري .دار الوراق للنشر.
29. يوسف، ن .(2014) .الأنظمة الإدارية والتسلسل الهرمي .دار الراتب الجامعية.

30. تشومسكي، ن .(1988) .اللغة والعقل (تـ. دار الكتاب العربي). دار الكتاب العربي.
31. .(2023) .PSAUبرنامج دعم الأبحاث.